العرب
الجمعة 2021/09/03
السنة 44 العدد 12168

تنامي مخاوف السلطات التونسية من إرباك العلاقات مع ليبيا

وزير الخارجية التونسي يقر بوجود توتر بين البلدين

تنامت مخاوف السلطات التونسية من سعي بعض الأطراف للمزيد من إرباك العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع ليبيا وتوتيرها، ولئن أكدت تونس على ضرورة حماية العلاقات بين البلدين في اجتماع دول جوار ليبيا بالجزائر فإن وزير خارجيتها عثمان الجرندي أكد حالة التوتر الأمني بين الطرفين.

خالد هدوي

تونس – تخشى تونس تصاعد التوتر في علاقاتها مع الجارة ليبيا، حيث أكدت وزارة الخارجية حالة التوتر الأمني والسياسي بين البلدين، على خلفية التصريحات الأخيرة التي رافقتها اتهامات بتصدير الإرهاب، فضلا عن ترجيحات المحللين التي تفيد بوجود أطراف تسعى لإرباك الاستقرار بين الجارتين.

وأفاد وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي في تغريدة عبر تويتر بأن ما قاله في ختام اجتماع الجوار الليبي الذي عقد الثلاثاء من "ضرورة تجنب كل ما يمكن أن يربك العلاقات بين تونس وليبيا ويسيء إليها باعتبار أن التحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب وما يتصل به من جريمة منظمة يستدعي منا التنسيق المحكم خاصة مع انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب" كان "إحدى أهم رسائلي لاجتماع دول جوار ليبيا بالجزائر".

وجاءت التصريحات الدبلوماسية للجرندي بعد لقاء مع وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش.

خليفة الشيباني

هناك مساع لتوتير الأجواء وتركيا يزعجها التقارب بين البلدين

وعبر الجرندي، نقلا عن صفحة وزارة الخارجية التونسية في فيسبوك، عن استغرابه من تصريحات رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة حول "تصدير الإرهاب إلى بلاده انطلاقا من تونس".

وأشار إلى أن بلاده تستغرب هذه الاتهامات وترفضها، مذكرا "بأن أمن واستقرار ليبيا من أمن واستقرار تونس"، قائلا "بلادنا مستهدفة بدورها بالإرهاب ولا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال قاعدة لتصديره أو مصدرا لتسلل الجماعات الإرهابية إلى ليبيا".

وسبق أن صرّح الدبيبة بأن بعض الدول الجارة اتهمت ليبيا بالإرهاب، ورد هذه الاتهامات بالقول إن عشرة آلاف إرهابي دخلوا ليبيا من خارج ليبيا.

وأضاف "الإرهاب جاء من الخارج، وخصوصا من دول الجوار"، في خطوة فهم منها أنها إشارة إلى تونس.

وقال إنه أرسل وفدا إلى تونس من أجل الحصول على إيضاحات بشأن الاتهامات الموجهة إلى ليبيا.

وغرد رئيس الحكومة الليبية على تويتر محاولا تخفيف حدة التوتر مع تونس قائلا "تعاني أوطاننا من مشكلة الإرهاب وتونس الشقيقة ليست استثناء، ما ورد من ادعاءات مغلوطة بشأن الأوضاع الأمنية بين البلدين لن يؤثر في عمق العلاقة الأخوية وسنظل شعبا واحدا في بلدين".

وفي وقت سابق تحدثت تقارير إعلامية عن وجود نحو مئة من الإرهابيين والمرتزقة في قاعدة الوطية الجوية، يستعدون للهجوم على الحدود التونسية، وصدرت اتهامات من تونس لليبيا بتصدير الإرهاب.

ولا تزال الحدود مغلقة بين البلدين لكبح تفشي فايروس كورونا، لكن البعض يربط ذلك بالاتهامات المتبادلة بين الطرفين على خلفية الإرهاب، إذ عندما سارعت ليبيا إلى فتح الحدود لم تقم تونس بالخطوة نفسها، فبقيت الحدود مغلقة.

ويرى مراقبون أن هناك أطرافا تسعى لتوتير العلاقات التاريخية بين البلدين، في خطوة لزعزعة الاستقرار بين تونس وليبيا وتحقيق مصالح سياسية بالأساس.

وأفاد المحلل السياسي والخبير الأمني خليفة الشيباني بأن "هناك بعض الأطراف التي تسعى لتوتير العلاقات بين البلدين في ظل التغييرات الإقليمية".

وأضاف "الإرهاب جاء من الخارج، وخصوصا من دول الجوار"، في خطوة فهم منها أنها إشارة إلى تونس.

وقال إنه أرسل وفدا إلى تونس من أجل الحصول على إيضاحات بشأن الاتهامات الموجهة إلى ليبيا.

وغرد رئيس الحكومة الليبية على تويتر محاولا تخفيف حدة التوتر مع تونس قائلا "تعاني أوطاننا من مشكلة الإرهاب وتونس الشقيقة ليست استثناء، ما ورد من ادعاءات مغلوطة بشأن الأوضاع الأمنية بين البلدين لن يؤثر في عمق العلاقة الأخوية وسنظل شعبا واحدا في بلدين".

وفي وقت سابق تحدثت تقارير إعلامية عن وجود نحو مئة من الإرهابيين والمرتزقة في قاعدة الوطية الجوية، يستعدون للهجوم على الحدود التونسية، وصدرت اتهامات من تونس لليبيا بتصدير الإرهاب.

ولا تزال الحدود مغلقة بين البلدين لكبح تفشي فايروس كورونا، لكن البعض يربط ذلك بالاتهامات المتبادلة بين الطرفين على خلفية الإرهاب، إذ عندما سارعت ليبيا إلى فتح الحدود لم تقم تونس بالخطوة نفسها، فبقيت الحدود مغلقة.

ويرى مراقبون أن هناك أطرافا تسعى لتوتير العلاقات التاريخية بين البلدين، في خطوة لزعزعة الاستقرار بين تونس وليبيا وتحقيق مصالح سياسية بالأساس.

وأفاد المحلل السياسي والخبير الأمني خليفة الشيباني بأن "هناك بعض الأطراف التي تسعى لتوتير العلاقات بين البلدين في ظل التغييرات الإقليمية".

وأضاف "في تصريح لـ"العرب" أن "هناك عدة أطراف لها مصالح في ليبيا، على غرار تركيا التي تعتبر لاعبا جديدا في الساحة ويزعجها التقارب التونسي – الليبي مع الحكومة الجديدة".

وتابع "هناك حرب مصالح، وحركة النهضة بعد خروج حكومة فايز السراج وقرارات الرئيس قيس سعيد أصبحت في حالة تخبط، والراعي التركي أصبح يراهن على توقعات جديدة قد تكون حتى مع حركة طالبان".

واستطرد "هناك محاولات لتوتير الأجواء، لكن العلاقات التونسية – الليبية هي روابط تاريخية تحكمها المصاهرات والتقارب والجغرافيا".

ولم ينف محللون ليبيون وجود محاولات لبث الفتنة بين الدولتين المتجاورتين، فضلا عن وجود مساع تركية تستخدم الدبيبة في خلق صراع مع تونس نتيجة للتغيرات السياسية الجديدة.

وأفاد المحلل السياسي الليبي عزالدين عقيل في تصريح لـ"العرب" بأن "هناك محاولات لبث الفتنة بين تونس وليبيا، وأعتقد أن الحكومة الليبية لم تصل بعد إلى تجميع الليبيين".

وأضاف "التعامل التونسي مع تصريحات الدبيبة كان يجب أن يكون مختلفا لأن هذه الحكومة أنتجها الغرب، ونحن أيضا (الليبيون) تأذينا من تصرفات الدبيبة غير المسؤولة وإنفاقه مئات الآلاف من الدولارات، وهي حكومة لم يأت بها الليبيون".

وتابع "في تونس هناك تغييرات سياسية كبيرة، والأطراف التي خسرت (حركة النهضة) تمر بحالة قلق جديد وتحاول ممارسة الضغط على الرئيس سعيد"، وذكر أن "الأتراك يتحكمون في الدبيبة بشكل كبير وتركيا تريد أن تحاصر تونس باعتماده (الدبيبة)".

وأردف عقيل "تونس لها الحرية الكاملة في أن تأخذ احتياطاتها الأمنية، ودخلنا الآن في صراع بين دولتين سيؤثر في كل شيء، تركيا خططت لجلب الدبيبة إلى ليبيا وتونس يمكن أن تسائل أنقرة أو تتحدث مع السفير الأميركي بتونس"، مؤكدا "ثمة مؤامرة بين أطراف إقليمية لتوتير العلاقات بين البلدين".

والأربعاء دعا وليد الحجّام، المستشار لدى رئيس الجمهورية التونسية، إلى "الكفّ عن التشويش وخلق الإثارة وبث البلبلة بين تونس وليبيا".

وأكد في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية أن ما يجمع البلدين من علاقات وروابط أخوة وتعاون وشراكة هو أقوى وأكبر من أن يتأثرا بما يتداول من إشاعات على مواقع التواصل الاجتماعي ومعلومات مغلوطة وتحاليل مجانبة للصواب، "صادرة عن جهات لا تريد الخير للبلدين والشعبين الشقيقين".

وقال الحجام "العلاقات التونسية – الليبية تاريخية وراسخة ومتينة واستثنائية بكل المقاييس ولا تخضع للمعايير التقليدية في إدارة العلاقات بين الدول".

مساع لضرب العلاقات التاريخية بين البلدين

النواب المستقلون يتهيأون لتأسيس حزب تبون

صابر بليدي

الجزائر – أعلن رئيس كتلة النواب المستقلين في البرلمان عبدالوهاب آيت منقلات، عن تحضيرات جارية للإعلان عن تأسيس حزب يتبنى ويدعم برنامج الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، وذلك غداة الانتخابات المحلية المقررة نهاية شهر نوفمبر المقبل، والتي تراهن الكتلة على دخولها بقوة من أجل استكمال مسار ما تصفه بـ"بناء المؤسسات الجديدة".

ودعت الكتلة في بيان لها تلاه ممثلون عنها، على هامش افتتاح الدورة البرلمانية مطلع شهر سبتمبر الجاري، الجزائريين إلى المشاركة القوية في الانتخابات القادمة، وخوض غمارها في لوائح مستقلة من أجل تشكيل وعاء قاعدي قوي لدعم الحزب المرتقب.

وكان الرئيس تبون، قد خاض الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 2019، كمرشح مستقل، وأعلن حينها عن عدم تفكيره في إنشاء حزب سياسي يجمع أنصاره ومؤيدوه، غير أن عودة الحديث عن حزب الرئيس، يوحي بأن الرجل لا يثق كثيرا في القوى السياسية التقليدية، رغم أنها لم تتأخر عن دعمها له.

وتكون التقاليد السياسية لما يعرف بـ"أحزاب الموالاة"، قد استهلكت أوراقها في نظر السلطة الجديدة الباحثة عن ديناميكية سياسية بعيدة عن الوجوه والأحزاب التي ولدت من أجل دعم السلطة، فمنذ تسعينات القرن الماضي، دأبت القوى الكبرى على تأييد كل الرؤساء الذين تداولوا على قصر المرادية رغم اختلاف توجهاتهم وأفكارهم، فتحولت بذلك إلى لجان مساندة.

وتولي سلطة تبون، أهمية قصوى لما يعرف بـ"المجتمع المدني" والقوى الأهلية، كما دعمت المرشحين المستقلين في الانتخابات التشريعية بإمكانيات مادية ومالية، على أمل استقطاب الشارع الذي فقد ثقته في السلوك الانتخابي والسياسي بشكل عام.

وحلت كتلة المستقلين في المرتبة الثانية خلال الاستحقاق الأخير، بعدما حصلت على أربع وثمانين مقعدا، خلف حزب جبهة التحرير الوطني، وهي سابقة أولى في تاريخ الانتخابات الجزائرية، وحازت بذلك على رئاسة المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، ممثلة في النائب إبراهيم بوغالي، فيما عادت رئاسة الكتلة للنائب عن محافظة تيزي وزو عبدالوهاب آيت منقلات، رغم الشكوك التي تحوم حول شرعية الاستحقاق برمته، وفي منطقة القبائل تحديدا، بعدما سجلت نسبة مشاركة لم تتعد الواحد في المئة.

ويُظهر بيان الكتلة المذكورة، نوايا رؤوس القوة الثانية بالبرلمان في تأسيس تيار سياسي مستقل، يكون وعاء للحزب المنتظر الإعلان عنه خلال الأشهر القادمة، لاسيما وأن التواجد على مستوى البلديات هو الضامن الأساسي لانتشار وتوسع أي قوة سياسية فاعلة في المشهد.

ولم يتوان رئيسا الكتلة والبرلمان معا، في الإعراب مبكرا عن دعمهما لبرنامج الرئيس تبون، فور تنصيبها في أعقاب ترسيم نتائج الانتخابات المذكورة، وهو ما يؤكد نية السلطة في توظيف هؤلاء كقوة ضاغطة لتمرير أجندة تبون، أو معطلة لأي تحرك داخلي ضدها.

وتعرض حكومة رئيس الوزراء أيمن بن عبدالرحمن، برنامج عملها خلال الأيام المقبلة، لتكون بذلك أول نشاط رسمي للبرلمان الجديد، وإذ لا يتوقع أي موقف ضدها في ظل خلو الهيئة التشريعية الجديدة من المعارضة، إلا حركة مجتمع السلم التي اختارت أن تؤدي ذلك الدور في إطار إبراز توازن ديمقراطي داخل الغرفة، فإن النواب المستقلين سيكونون العين الساهرة على أجندة السلطة.

وأعاد الكشف عن نية هؤلاء في إنشاء حزب الرئيس، سيناريو ظهور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في منتصف تسعينات القرن الماضي، حيث بادر بإيعاز من السلطة آنذاك متمردون من الحزب الأم (جبهة التحرير الوطني)، إلى إطلاق الحزب المذكور لدعم الرئيس اليامين زروال، وبفضل تجنيد إمكانيات الدولة له هيمن على التشريعيات والمحليات التي جرت في 1997، ولذلك سمي بـ"الحزب الذي ولد بشواربه".

> الرئيس الجزائري يولي أهمية قصوى للمجتمع المدني ودعم المرشحين المستقلين في الانتخابات التشريعية بإمكانيات مالية

كما أنشئ الحزب المذكور لمهمة دعم الرئيس اليامين زروال، وتحريره من ضغط جبهة التحرير الوطني، فقد واصل دعمه للرئيس بوتفليقة طيلة أربع عهدات رئاسية، ويدعم الآن الرئيس تبون، مستفيدا في ذلك من تغلغله في الإدارة ومراكز القرار، مما مكنه من تشكيل حزام شعبي من المستفيدين والمنتفعين من ريع الإدارة والسلطة.

وأفضت الممارسة السياسية والديمقراطية المشوهة في الجزائر، إلى تسخير القوى السياسية والأهلية إلى خدمة الرؤساء، وبدلا من فرض برامجها وتصوراتها على هؤلاء في إطار التحالفات العادية، تجردت تلك الأحزاب من مضامينها السياسية والأيديولوجية وصارت بمثابة لواحق موصولة برئاسة الجمهورية.

وتكون بيانات التأييد الصادرة عن غالبية النواب المستقلين، حتى قبل ترسيم نتائج الاستحقاق الأخير، مؤشرا قويا على روابط متينة بينهم وبين السلطة، وأن وجود هؤلاء جاء لمهمة أكبر لا تنحصر فقط في عضوية البرلمان.

البحث عن المكاسب الانتخابية يدفع أحزابا مغربية إلى استخدام العنف

محمد ماموني العلوي

الرباط – شهدت العديد من الحملات الانتخابية للأحزاب المغربية، استعدادا للانتخابات المزمع إجراؤها في الثامن من سبتمبر الجاري، استعمال العنف بين أنصارها، ما جعل الأوساط السياسية والحقوقية تعبر عن إدانتها لهذه السلوكيات غير الديمقراطية، رغم وصفها بالأحداث المعزولة جغرافيا ولا تشمل كل الأحزاب.

وهاجم أنصار حزب التجمع الوطني للأحرار في إقليم النواصر (جهة الدار البيضاء – سطات)، مستخدمين الحجارة، خصومهم بحزب الأصالة والمعاصرة، ما دفع الأخير إلى إصدار بيان استنكر فيه الهجوم وهدد باللجوء إلى القضاء.

خلافات متصاعدة قبل الموعد المرتقب

وأعلن حزب التجمع الوطني للأحرار "رفضه التام لكل أعمال العنف في الحملة الانتخابية كيفما كان نوعها، ومن أي جهة صدرت"، موردا أن "الحزب يدين هذه الممارسات غير المقبولة في استحقاقات يحرص الحزب على أن تتسم بالاحترام والمسؤولية، لذلك تقرر طلب بفتح تحقيق قضائي في الموضوع لإنزال الجزاء بأي طرف ثبتت مسؤوليته في هذا الحادث المؤسف".

وأكدت ابتسام عزاوي البرلمانية السابقة والمرشحة حاليا في لائحة النساء بالرباط عن الاتحاد الاشتراكي في تصريح لـ"العرب"، أن "ممارسة العنف أمر مرفوض وكل ما يسيء إلى السير العام للحملة الانتخابية مرفوض تماما"، مشيرة إلى "أن هناك حالات معدودة من ممارسة العنف وننتظر أن يقول القضاء كلمته في هذا الشأن بعد نتائج التحقيقات التي فتحتها النيابة العامة".

وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية كانت قد أصدرت جملة من القرارات والتعليمات الواجب تنفيذها خلال الحملة، في ظل الوضعية الوبائية، إلا أن أنصار بعض الأحزاب السياسية تجاهلوا هذه التعليمات بالاشتباك مع بعضهم البعض في سلوك استهجنه المواطن.

وتحولت حملة انتخابية بمدينة بني ملال إلى معركة تم فيها استعمال الحجارة والعصي بين أنصار حزبي الأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية، كانت نتيجتها إصابات متفاوتة لما يقارب خمسين شخصا من الفريقين.

وشهد إقليم الخميسات تعرض حزب الاستقلال لتخريب المرافق الصحية بمقر حملته الانتخابية، مع محاولة نزع لافتة الحزب المعلقة فوق باب المقر.

وأكد عادل بنحمزة المرشح لمقعد بمجلس النواب أن بلطجية قاموا بالاعتداء على مقر حزب الاستقلال بالخميسات وحاولوا إلصاق منشورات انتخابية لمرشح التجمع الوطني للأحرار، مشددا على "أن الحزب سيتقدم بشكاية للنيابة العامة".

ويرى مراقبون أن البحث عن تموقع داخل البرلمان أو الجماعات المحلية يدفع بعض المرشحين إلى سلوك ترهيب الخصوم باستعمال العنف ضدهم، وذلك حماية لامتيازاتهم رغم أن المحكمة الدستورية أصدرت عدة أحكام بقبول طعون تقدمت بها أحزاب اشتكت من تعرض مرشحيها للعنف، تم إثرها إلغاء نتائج بعض الدوائر وإعادة عملية التصويت بها.

وأكد هشام عميري الباحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري أن لجوء بعض مناصري الأحزاب إلى ظاهرة العنف وممارسة "البلطجة"، يعود بالأساس إلى غياب مفهوم الثقافة السياسية لدى جميع مناصري تلك الأحزاب، خاصة أن غالبيتهم من الشباب العاطلين عن العمل، وهدفهم هو الحصول على مقابل مالي أو وظيفة كمقابل من أجل المشاركة في الحملات الانتخابية".

ابتسام عزاوي

هناك حالات من ممارسة العنف وننتظر حسم القضاء فيها

ولفت عميري، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن غياب تلقين الثقافة السياسية والتواصل في أجندة الأحزاب ساهم في ارتفاع وتيرة 'البلطجة' الممارسة ضد بعض الأحزاب خلال حملاتها الانتخابية، وهو ضرب لمبدأ الفصل الحادي عشر من الدستور الذي يعتبر الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، والذي تنتج عنه متابعات قضائية، كما أن تكوين وترسيخ مفهوم الولاء للقبيلة له دور أساسي في نشر العنف السياسي، الأمر الذي يساهم في اختفاء الطابع التنافسي الراقي عند بعض الأحزاب.

ولفت المرشح عادل بنحمزة، في تدوينة على صفحته بفيسبوك، "إلى أنه في كل انتخابات كنا في حزب الاستقلال نعمل على تقديم نموذج حضاري للحملة الانتخابية، كما كنا دائما نحرص على فضح المفسدين الذين استنزفوا المدينة ماديا من خلال السيطرة على مقدراتها وشل حركتها الاقتصادية والتنموية".

وقال بنحمزة إننا "لن ننزلق إلى أسلوب البلطجة ونراهن على فتح تحقيق نزيه وشفاف لمعاقبة المتورطين".

ومن بين ما نصت عليه المادة 118 من القانون المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، على ألا تتضمن برامج الفترة الانتخابية والبرامج المعدة للحملة الانتخابية بأي شكل من الأشكال موادا من شأنها المس بالنظام العام والتحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف.